اساسيات التمويل الدولي

تمهيد:

يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي، وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تمتلك فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة.

1- مفهوم التمويل الدولي:

يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال اللازمة من مصادر المختلفة لتمويل الاستثمارات[1]، ولكن عند الانتقال على المستوى الدولي نجد هناك اختلاف رئيسي بين التمويل والتمويل الدولي يكمن في التعامل مع دول مختلفة لها سيادتها وإطارها القانوني الخاص بها، كما نجد عدد كبير من العملات أين تطرح الإشكالية تبادل تلك العملات عند مستوى سعر صرف معين، أضف إلى ذلك تكاليف التحويل والمعاملات من بلد إلى آخر[2] ، فكل هذه الاشكاليات ليست مطروحة على مستوى التمويل المحلي.

فعلى المستوى الدولي يعتبر التمويل الدولي أحد أهم النظم الرئيسية للاقتصاد الدولي ، حيث يشمل هذا الأخير مجالان رئيسيان وهما: التجارة الدولية والتمويل الدولي، فالتجارة الدولية تهتم بظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتحليل تدفقات عوامل الانتاج على المستوى الدولي[3] كما تهتم بدراسة العرض الأساسي وتحليل الطلب في الأسواق الدولية، وفهم آثار التجارة الدولية على الأفراد والشركات، أما التمويل الدولي فيطبق نماذج الاقتصاد الكلي، وينصب تركيزه على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المعاملات الدولية وأرصدة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية الحكومية ...إلخ[4].

---

[1]- حسين عطا غنيم (2001): دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر ، ص02.

[2] - Michael conolly (2007): international business finance, Routledge, New York, U.S.A., p.1.

[3] - عمر سالمان (2005): إدارة التجارة الدولية، الاسراء للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ص.13.

[4] -Steve Suranovic (2012): Policy and theory of international finance ,Unnamed publisher, USA, p.09.

ويمكن تعريف التمويل الدولي على أنه مزيج من العلاقات النقدية التي تتطور في إطار اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية وتبادلية بين المقيمين داخل الدولة والأجانب[1]، أي أنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى خلق واستخدام الأموال اللازمة للنشاط الاقتصادي الخارجي.

كما يمكن إعطاء تعريف أوسع للتمويل الدولي على أنه تلك عملية انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول المختلفة ، ويتكون المصطلح من كلمتين : التمويل والدولي[2]:

التمويل: تشير إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالمطلوب منه، مما يولد فجوة بين العرض والطلب على رأس المال.

الدولي: وتشير الكلمة إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا ، مما يدل على أن تحرك رأس المال سيكون خارج الحدود السياسية للدولة.

ولفهم مصطلح التمويل الدولي على أكمل وجه يجب أن نفرق بينه وبين مفهوم التمويل الخارجي اللذان يتداخلان إلى حد كبير، ويكمن الفرق الأساسي في نطاق مفهوم كل منهما، حيث يعبر الأخير أي التمويل الخارجي عن المتطلبات التمويلية الوطنية لاقتصاد ما تولدت لديه الحاجة إلى الاستعانة بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية التي قصرت مصادره الذاتية عن توفيرها، أما مفهوم التمويل الدولي فهو أوسع حيث يمكن تعريفه في إطار نظام النقد الدولي على أنه نظام يشمل آليات خاصة ورسمية تلبي المتطلبات التمويلية عبر التدفقات الرأسمالية المضافة إلى الموارد المحلية[3].

---

[1] - Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul.,Ukraine, 5 th edition, p.11.

[2] - جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد (2016): موسوعة التمويل: التمويل الدولي 1 (مؤسساته- آلياته- عناصره)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص.07.

[3] - فايق حسن جاسم الشجيري (2016): التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق الطبعة الأولى، ص.22.

الشكل رقم (1-1):عناصر التمويل الدولي.

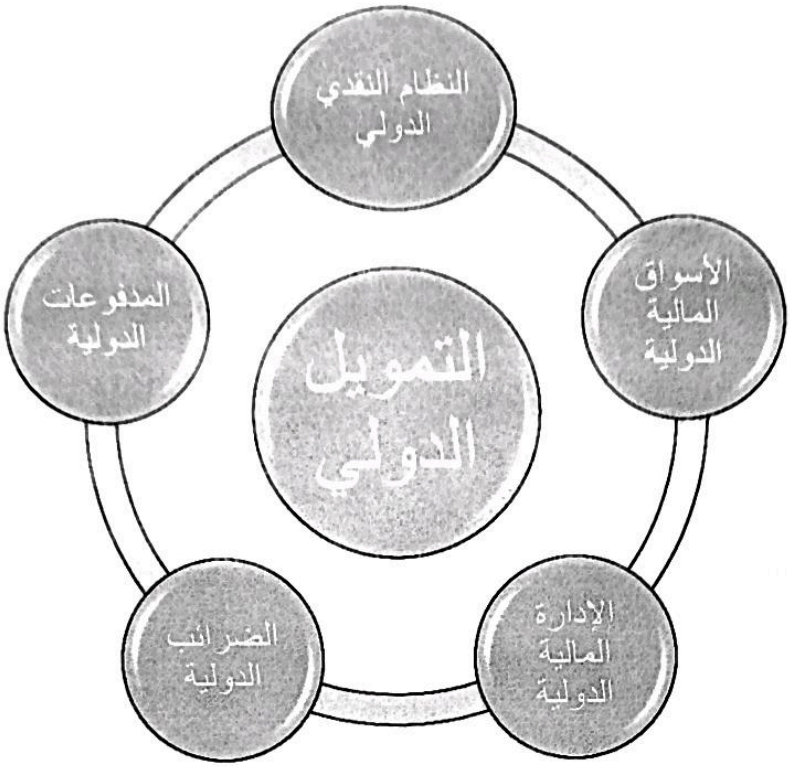

Source : Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul,Ukraine, 5 th edition, p.12.

يتضح لنا من الشكل أن العناصر المكونة للتمويل الدولي تتمثل في خمس عناصر رئيسية موضحة فيما يلي[1]:

- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدوره عدة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية والاحتياطات الدولية والعملات الأجنبية، والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- المدفوعات الدولية : والتي تعكس كل المعاملات المتعلقة بالدفع على المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والأدوات المالية وتنعكس على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- الأسواق المالية الدولية: وتعنى هذه النقطة بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الأوراق المالية....الخ.

[1] - Kozak yuriy, op.cit, p.12.

- الضرائب الدولية : وتستخدم كطريقة لتعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- الإدارة المالية الدولية: وتدرس دولية الاستثمار وإدارة المخاطر والتمويل العابر للحدود.

4. أهمية التمويل الدولي:

تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية[1]:

- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين مختلف الدول.
- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة من قروض واستثمارات وغيرها.
- الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كتعويضات الحروب مثلا.

ويمكن توضيح أهمية التمويل الدولي من خلال مجرى تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المانحة والدول المتلقية كما يلي:

1.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:

للتمويل الدولي أهمية كبير بالنسبة للدول المتلقية وخاصة النامية منها والتي تعاني من فجوة هيكلية في التمويل ولذا فهي بحاجة ماسة للتمويل الدولي من أجل تعزيز مدخراتها المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية[2] ، كما يعتبر التمويل الدولي ضروري للكثير من الدول من أجل تحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها ما يلي[3]:

- اقامة مشروعات انتاجية وتوسيعها وتجديد وتحديث رأس المال المستخدم، وهذا ما قد يؤدي إلى رفع معدلات النمو داخل الدولة.

---

[1] - عرفان تقي الحسني (1999): التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص.29.
[2] - على عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية -بين النظرية والتطبيق- ، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص.15.
[3] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص.32-33.

- ضمان تشغيل المشروعات الإنتاجية باستيراد مستلزمات الإنتاج.
- دعم الاستهلاك المحلي في ظل الزيادة السكانية الكبيرة خاصة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى ورفع مستويات معيشة الأفراد.
- الحاجة إلى التوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة والتي يعجز الاقتصاد المحلي عن تأمينها بسبب

2.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة:

من وجهة نظر الدول المانحة للتمويل الخارجي فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من مصادر رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتسعى الدول المانحة إلى تحقيق أهداف عديدة منها[1]:

- محاولة تصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في النقل والوساطة والتأمين والمقاولات ومكاتب الخبرة المختلفة لديها.
- تحسين صورة الدول المانحة أمام المجتمع الدولي واضهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- حماية مصالح بعض القطاعات الانتاجية.

3.4. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

تكمن أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي في مايلي[2]:

- توفير السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي.
- توفير أداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الدول عن طريق أسواق المال، التي تشكل بدورها مصدرا ملائما لتوظيف واستثمار الأموال، ومنبعا لتمويل التجارة والاستثمار على المستوى العالمي.

---

[1] ـ جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.13.

[2] ـ نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2007): مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص ص.15-16.

- تمويل حركة التجارة الدولية السلعية والخدمية، بحيث أن أي قصور في عملية التمويل تؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وهذا بدوره سيؤدي إلى تراجع القطاع الخارجي داخل الدول، وعلى اعتبار أن هذا الأخير –أي القطاع الخارجي– هو المحرك الأساسي للنمو فسيؤدي تراجعه إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي داخل دول العالم وخلق العديد من المشاكل (مثل انخفاض حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المطلوب استيرادها لأغراض الاستثمار أو لأغراض الاستهلاك).

خلاصة:

يعبر التمويل الدولي عن آليات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفق نظام معين يتكون من خمس عناصر رئيسية متمثلة في النظام النقدي الدولي وكافة المعاملات المتعلقة بالمدفوعات الدولية والأسواق المالية الدولية وطرق الإدارة المالية الدولية وأخيرا الضرائب الدولية، ولقد اكتسى التمويل الدولي أهمية في الساحة الدولية من خلال تطورة عبر الزمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين زادت تدفقات رؤوس الأموال الدولية وقد تعمقت أكثر في فترة السبعينات بتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية لتتعمق أكثر فأكثر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب زيادة الطور التكنولوجي.

وتتبع أهمية التمويل الدولي من خلال مساعدة الدول على تحقيق أهدافها وتمويله لنشاط التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن لديه أهمية خاصة للدول النامية من خلال سده لفجوة التمويل الداخلية والخارجية التي تعاني منها هذه الدول.